المنظمات الأهلية شراكة

أم تهميش منهجي

بقلم / محسن أبو رمضان

منذ تأسيس السلطة عام 94 ، عكفت وزارة التخطيط على صياغة خطط للتنمية من اجل تقديمها لاجتماعات الدول المانحة بهدف تمويل المشاريع المقترحة إضافة إلى تغطية النفقات الإدارية للسلطة .

انطلقت خطط التنمية من المشاريع المقترحة من قبل الوزارات المختلفة إضافة لبعض المشاريع الوطنية كالكهرباء والمياه والبنية التحتية والمطار والميناء ، ولكنها لم تكن تستند إلى رؤية تنموية شاملة كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار مشاركة منظمات المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات الممثلة لرجال الأعمال والقطاع الخاص .

طالبت منظمات العمل الأهلي بضرورة وضوح خطط التنمية واستنادها إلى فلسفة لا تعتمد فقط على القطاع الخاص وآليات السوق بل يتعزز من خلالها دور ومكانة السلطة " الدولة " ، حيث ان الأخيرة اعتمدت في فهمها للاقتصاد على فلسفة السوق الحرة وحاولت اعتماد سياسات وتشريعات تشجع عمل القطاع الخاص ، ولم تأخذ بعين الاعتبار التوازن الضروري ما بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني الذي بقى معزولاً ومهمشاً عن مسألة المشاركة في خطط التنمية لفترة زمنية طويلة .

وافقت وزارة التخطيط على إشراك ممثلي منظمات العمل الأهلي بالنقاشات الخاصة بخطط التنمية بعد سنوات من المطالبة ، كما وافقت على البدء بالتفكير الجاد بإخراج تلك الخطط من فلسفة " قائمة التسوق " " Shopping List " إلى دائرة تستجيب لأولويات التنمية المحددة من خلال الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة والمعبر عنها من خلال المنظمات الأهلية العاملة بالقطاعات المختلفة " زراعة ، صحة ، تعليم ، ثقافة ، شباب ، مراة ، أطفال ، حقوق إنسان".

لقد بان مدى انكشاف السلطة وتأثرها بأموال المانحين عندما استجابت إلى طلب اللجنة الرباعية الدولية المكونة من " أمريكا ، الاتحاد الأوروبي ، روسيا ، الأمم المتحدة " من أجل إجراء إصلاحات في بنية السلطة على المستويين الإداري والمالي ولكنها أهملت مطالب سابقة قامت بها منظمات المجتمع المدني باتجاه هذا الإصلاح ، حيث تم الاستجابة إلى ضغوطات الرباعية بتعديل القانون الأساسي والذي تم من خلاله استحداث منصب رئيس وزراء إضافة إلى تعيين وزير جديد للمالية عبر توحيد أوجه الصرف والإنفاق إلى جانب توحيد جهة الحصول على التمويل " الدخل " ، كما تم اعتماد قانون استقلال القضاء، وقامت السلطة بالمشاركة مع المجلس التشريعي بصياغة خطة للإصلاح الشامل إداريا ومالياً سميت خطة المئة يوم في عام

2003 ، وقد شارك ممثلين عن منظمات المجتمع المدني باللجنة الحكومية للإصلاح إلا أن طابع اللجنة كان شكلاني وغير جوهري كما كانت المشاركة من قبل ممثلي منظمات المجتمع المدني تهدف إلى إبراز أن هناك مشاركة ليس إلا.

رغم المشاركة المحددة لمنظمات المجتمع المدني في كل من خطط التنمية والإصلاح إلا أن مطالبة بقيت واضحة وصاعدة مثل أهمية إعادة الهيكلة ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب واعتماد قوانين تنصر الفقراء والمهمشين والضعفاء ، وزيادة حصة كل من التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية بالموازنة العامة للسلطة بدلاً من ميزانية الأمن التي كانت تحظى على نسبة لا تقل عن 35% منها إلى جانب تطوير جهاز القضاء وضمان الشفافية والحكم الرشيد إضافة إلى أهمية الانتخابات الدورية والتداول السلمي على السلطة واعتماد مبدأ التمثيل النسبي وضمان الكوتا للنساء في اية انتخابات سواءً للسلطات المحلية أو المجلس التشريعي ... إلخ من تلك المطالب التي تعكس مدى التزام منظمات المجتمع المدني بقيم الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية .

اثر الانقسام السياسي والجغرافي الذي تم في حزيران / 2007 كثيراً على بنية السلطة ، والعمل المؤسساتي الموحد .

كما اثر على درجة مشاركة منظمات المجتمع المدني في صناعة القرار ، حيث تعرضت تلك المنظمات لحملة من التحجيم والمضايقة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية في ظل ضعف مناخات الحرية والديمقراطية وغياب المؤسسة المشتركة على المستويات الإدارية والقانونية ، اضافة إلى ضعف استقلالية القضاء ، فقد أدى التنافس والصراع الحاد على السلطة إلى التوجه باتجاه مركزية الحكم و فئويته وتفريغه من المضمون الديمقراطي والمؤسساتي الأمر الذي أدى إلى ضعف مشاركة المجتمع المدني بالحياة العامة ، وكذلك في خطط التنمية وبرامج الإصلاح والتي اعلنها د. سلام فياض في إطار برنامجه لبناء مؤسسات الدولة بالخطة المحددة من 2009 – 2011 ، كما قادت هذه الظروف إلى قيام وزارة التخطيط بالضفة الغربية بالزام المانحين بأن تتم عملية تمويل المنظمات الأهلية بواسطتها ، الأمر الذي اضعف من فرص تمويل المنظمات الأهلية ، من خلال " One Gate Policy " التي عكست مركزية شديدة وضربت مبدأ استقلالية العمل الأهلي خاصة ان هذه السياسة تتم في ظل ضعف مشاركة منظمات المجتمع المدني في خطط التنمية والإصلاح وكذلك بالخطط القاطعية للوزارات المختلفة وفق تخصصاتها " زراعة ، صحة ، ثقافة ، شباب ... إلخ ".

تعمل في فلسطين عدة قوى مؤثرة في عملية التنمية أولهما المانحين ثم السلطة والقطاع الخاص ثم منظمات العمل الأهلي .

مازالت عملية التشبيك والتنسيق بين تلك الأطراف تأخذ الطابع الموسمي ولكن غير الثابت أو الممأسس لذلك فلم نستطع منظمات المجتمع المدني من التأثير على أجندة المانحين وكذلك على سياسات السلطة ، وقد بقيت أجندة المانحين في قطاع غزة تتسم بالطابع الاغاثي في محاولة لتحويله إلى حالة إنسانية بعد الحصار المفروض عليه منذ منتصف عام 2007 وذلك رغم مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في مارس / 2009 تحت عنوان " إعادة اعمار قطاع غزة " بعد انتهاء العدوان العسكري الإسرائيلي عليه والذي خصص مبلغ 4.7 مليار $ إلا أن ذلك لم يترجم على الأرض بل تسارعت عشرات المنظمات الدولية غير الحكومية لافتتاح مقرات لها بالقطاع ونفذت برامج ومشاريع إغاثية وإنسانية ولكن دون مشاركة منظمات العمل الأهلي ذات التاريخ والمصداقية الأمر اعتبر في نظر نشطاء العمل الأهلي بأنه يندرج في إطار سياسة الإحلال والاستبدال " Replacement Policy " بدلاً من سياسة التنسيق والتعاون والشراكة ، وقد أدت هذه السياسة إلى تجفيف الموارد المالية للعديد من المنظمات الأهلية المحلية أخذاً بعين الاعتبار ان النفقات الإدارية الجارية لتلك المنظمات الدولية غير الحكومية تبلغ نسب كبيرة وتتراوح ما بين 30 –40 % من حجم الموازنة المخصصة للشعب الفلسطيني فتذهب هذه النسب على شكل رواتب ونفقات بدلاً من توظيف هذه الأموال لصالح المجتمع.

أما الضفة الغربية فقد سيطر عنوان بناء المؤسسات والإصلاح على أجندة عمل الحكومة برئاسة د. سلام فياض إلا أن الجهد الرئيسي انصب على تأمين رواتب الموظفين وتنفيذ بعض المشاريع بالمناطق النائية ، وقد ساهم في إضعاف عمل المؤسسات الأهلية ، سياسة الباب الواحد " One Gate policy " إضافة إلى انتشار عشرات المنظمات الدولية غير الحكومية التي تنفذ مشاريعها بصورة مباشرة دون التنسيق مع كل من السلطة والمنظمات الأهلية المحلية إلى جانب سياسة المانحين التي ركزت على العلاقة مع كل من السلطة بوزاراتها المختلفة والقطاع الخاص، ولكن ليس على المجتمع المدني .

لقد جرت بالسنوات الماضية وخاصة بعد الانقسام السياسي والجغرافي عملية تهميش منهجية لمنظمات العمل الأهلي الأمر الذي اضعف من قدرتها على التأثير بأجندة المانحين وسياسات وخطط السلطة التنموية والإصلاحية وقد أدى ذلك إلى إضعاف المنظمات الأهلية المحلية وبالمقابل تقوية المنظمات ذات الارتباط السياسي مع الحزب السياسي الحاكم في كل من القطاع والضفة على حساب المنظمات الأهلية والمستقلة ذات الطابع الديمقراطي والمؤمنة بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والعدالة والاجتماعية، كما بقيت المنظمات الدولية غير الحكومية بحالة من القوة بعدما أصبحت تنفرد بتنفيذ المشاريع .

لقد لعب التمويل السياسي أي المشروط سياسياً مثل المقدم من وكالة التنمية الأمريكية U.S.AID والذي يشترط توقيع متلقي المنحة على وثيقة مكافحة الإرهاب والتي هي ليست مبينة

على تعريف الأمم المتحدة ، إلى إضعاف العمل الأهلي ، خاصة في ظل رفض شروط التمويل من قبل المنظمات ذات الانتماء والرؤية الوطنية معزز ذلك بالقوانين الفلسطينية وخاصة قانون الجمعيات الأهلية رقم 2000/1 ، والذي يرفض مبدأ التمويل المشروط سياسياً.

مثال قصة " Case Story " : لقد اشترطت وكالة التنمية الأمريكية في تمويلها لمؤسسة تعمل في مجال الإقراض الصغير ومتناهي الصغر على التوقيع على وثيقة مكافحة الإرهاب إلى جانب تحديد نسبة فائدة مرتفعة للشخص الذي يحصل على هذا القرض المسترد .

إن ظروف الفقر والبطالة والكساد وضعف دورة رأسمال المحلي أدى إلى تراكم المديونية على الزبائن خاصة في ظل عدم وجود فترة سماح للمقترض وعدم توفر المواد الخام جراء الحصار المفروض على قطاع غزة إضافة إلى الظروف الموسمية والمناخية التي أدت إلى إلحاق أضرار بالأرانب والدواجن والحمامات الزراعية التي تعود لهذا الزبون ، وبالتالي فقد رأسماله وبقى مديوناً وتضاعفت ديونه جراء نسبة الفائدة المفروضة وعدم قدرته على السداد.

ولأن منظمة الإقراض الصغير لم تستطع إقناع الجهة المانحة بضرورة الأخذ بعين الاعتبار ظروف بعض الزبائن ، حيث ان الوطن الفلسطيني وخاصة قطاع غزة يمر بظروف صعبة من حصار وعدوان فقد استمرت بمطالبة الزبون بتسديد الأموال وبالتالي ملاحقة الزبون هو وأفراد أسرته وكفلاؤه على المستوى المالي والاجتماعي والقانوني ، واضطر الزبون بالنهاية إلى بيع بعض الممتلكات مثل الحمامات الزراعية من اجل تسديد القرض ، لأن المؤسسة التزمت بشروط المانحين وهي غير مستعدة لتحمل الخسارة بسبب سياستها القائمة على تأمين الاستمرارية الذاتية للمؤسسة

لقد اهتمت مؤسسة الإقراض الصغير باستدامتها الإدارية والمالية ولم تكترث لاستدامة صاحب المشروع الصغير .

إن القصة الواردة أعلاه تشير إلى مدى تأثير سياسة المانحين على المنظمات الأهلية وانعكاس ذلك على حالة التنمية ، فالمثال المذكور يؤكد حالة التهميش والاستلاب الناتجة عن اثر التمويل والذي لا يقود بالضرورة إلى التنمية المستدامة .

يمر المجتمع الفلسطيني بحالة من الانكشاف خاصة وأن مبدأ التمويل الدولي يندرج في إطار التمويل السياسي والذي برز وتصاعد بعد توقيع اتفاق أوسلو ولكن كان يضعف ويتراجع كلما جرت أزمة سياسية محددة ، كما حدث مع الرئيس الراحل عرفات في عام 2000 عندما رفض مقترحات كامب ديفيد ، وكما حصل مع حكومة الوحدة الوطنية الناتجة من اتفاق مكة 2006 ، وكما يحصل اليوم ، حيث التهديد الأمريكي والأوروبي بوقف التمويل عقاباً على توجه السلطة للأمم المتحدة لنيل الاعتراف بعضوية دولة فلسطين .

لقد بقيت عملية التنسيق والتشبيك بين السلطة والمجتمع المدني ضعيفة وموسمية وغير ممأسسة الأمر الذي اضعف من قدرة منظمات المجتمع المدني على التأثير في أجندة المانحين أو بسياسات السلطة الإصلاحية والتنموية ، كما ساهمت عملية انتشار المنظمات الدولية غير الحكومية في تجفيف موارد العديد من المنظمات الأهلية المحلية كما أسلفنا.

إن شروط المانحين تعمل كثيراً من المرات على تعميق عملية الاستلاب التنموي بدلاً من التنمية المستدامة وتساهم في تعزيز الفقر بدلاً من محاربته .

إن تصويب العلاقة بين المنظمات الأهلية التي من الضروري ان تكون لها رؤية واضحة وإستراتجية وأجندة مستندة إلى قيم مناصرة الفقراء والمهمشين وتعزيز مفاهيم الإصلاح والحكم الرشيد والعدالة والحرية والديمقراطية ، وما بين المانحين والسلطة هو الذي يستطيع ان يحقق ثماراً للتنمية على قاعدة ان هذا التمويل حق لشعبنا بالاستناد إلى مبدأ التضامن الإنساني والمنصوص عليه بالبند الثامن من أهداف الألفية M-D-G والانتصار لمفهوم حق تقرير المصير للشعوب التي تعاني من الاحتلال أي بعيداً عن التمويل المشروط سياسياً .